ان تساعد على وقف موجة انتقال ملكية الارض من ايدي الفلاحين الفقراء الى الاغنياء مقرضي الاموال، ليست متوفرة الان لدى الدولة»[٧].

لقد شهدت الثلاثينات والاربعينات موجات لا تني تتزايد من الفلاحين المعدمين والفقراء الذين لم يعد لديهم قطعة ارض، او ان الارض التي بحوزتهم ليست كافية، ابداً، لاعالتهم. ولقد وفرت هذه العملية التاريخية الشرط الاول لتكون قوة العمل المأجور الحرة من اولئك الذين لم تعد لديهم وسيلة انتاج خاصة بهم (كالارض اساساً) ولم يكن امامهم مفر من بيع قوة عملهم للغير.

لكن، بما ان النمط الرأسمالي الذي ارسته الكولونيالية البريطانية في البلاد لم يسمح بنمو برجوازية وطنية منتجة واسعة العدد، فان هذه لم تكن قادرة على توفير العمل سوى لعدد محدود جدا، فقط. والاهم من ذلك، ان تقويض اقتصاديات الجماعات التقليدية كان، بالاساس، يتم لاعتبارات الحفاظ على امن واستقرار النفوذ الاستعماري في البلاد وحاجات حماية حدود التقسيم الامبريالي للمنطقة (الاعتبارات الاستراتيجية والالتزامات الاقليمية لبريطانيا)، أو ان هذا التقويض كان حصيلة حتمية، وان لم يكن مرغوبا فيها تماما، لسياسات اقتضتها هذه المصالح الاستراتيجية الاستعمارية؛ وبالتالي، فان هذا التقويض للاقتصاديات التقليدية لم يكن بهدف الحصول على فائض من الايدي العاملة الرخيصة لحساب الشركات الاحتكارية الاجنبية، كما هو الحال في العديد من البلدان المستعمَرة الاخرى، لذلك فان الفائض السكاني المفقر والمعدم المتسع نطاقه لم تكن تتوفر له فرص عمل في المدن والقطاعات الحديثة النامية الا على نطاق محدود، ولا سيما لدى مشاريع الدولة واجهزتها، ولدى القطاع التجاري الخدمي[٨].

لقد لوحظ ان ظاهرة انحدار المزارعين الصغار، بعد فقدانهم للارض، قد تسارعت منذ منتصف الثلاثينات لتبلغ ذروتها في النصف الاخير من الاربعينات. ولقد أدى هذا الى بروز طبقة واسعة من الاجراء الزراعيين في الريف الاردني، ولا سيما في الاغوار والمناطق الشمالية، حتى قبل حرب ١٩٤٨ وما رافقها من نزوح فلسطيني وعمالة زراعية كثيفة في وادي الاردن، كما سيتبين فيما بعد.

ان قسماً هاماً من قوة العمل المأجورة الحرة، هذه، قد وجدت شرط تشكلها من خلال سوق العمل الفلسطينية، وليس فقط (وبالاحرى ليس بشكل اساسي على ارضها) في شرق الأردن، فمنذ الثلاثينيات استوعب سوق العمل في فلسطين أعداداً ما فتئت تزداد سنوياً من العمال الموسميين من شرق الاردن، كما ازدادت نسبة العمال المهاجرين والدائمين الى فلسطين. وفي العام ١٩٣٧، كان معظم المواطنين العرب الذين دخلوا فلسطين للعمل فيها، وعددهم ٣٢ الفاً، هم من ابناء شرق الاردن، اي انه كان في فلسطين، حينذاك، ما لا يقل عن ثلث قوة العمل الشرق اردنية[٩]. ويعزز هذا الاستنتاج دارسة ميدانية اجريت على قرية في لواء عجلون، تبين فيها ان ٤٩ بالمئة من ارباب العائلات في القرية قاموا بالعمل في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني لمرة واحدة على الاقل، بينما زاول اغلبهم العمل هناك عدة فترات مختلفة[١٠]. وهذا يؤكد ان حجم قوة العمل المأجور التي تشكلت خارج اطار السوق الوطني كان كبيراً للغاية.

من ناحية اخرى، تشكلت قوة العمل المأجور، ايضاً، في اطار الزراعة الاردنية التي شهدت علاقتها بالسوق طفرة قوية، خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية. ان الانتاج للسوق، وليس لتلبية الاستهلاك الذاتي للمزارعين، نجم عن التبدل الهام في نمط الملكية الزراعية في اقسام من البلاد، ولا سيما في الاغوار والمناطق المنتجة للخضروات والثمار والفواكه. ان التاجر والمالك الرأسمالي